

هل تكون سورية أمل المنطقة؟!

د. بسم أبو عبد الله

– قانون انتخاب جديد يعزز المساواة، ويؤمن صحة التمثيل السياسي للجميع، ويضمن العيش المشترك.

– السلطة القضائية المستقلة، والمجلس الدستوري ودوره.

– ويرأى النائب السابق نجاح واكيم فإن أخطر ما طيق هو المزج بين ميليشيات السلاح، وميليشيات المال، وأن لبنان شركة مساهمة، وليس دولة، ويعيش حالياً على الإنعاش: ممنوع أن يموت، وممنوع أن يعيش؟

ورئاسة الجمهورية، والحكومة حالياً مجرد (حقن) إنعاش ليس إلا! لكنه يرى كالتكثيرين أن الإصلاحات لا تتحقق إلا بالقوى العابرة للطوائف، وأن اللواء المطلوب للشفاء يجب أن يصنعه اللبنانيون بأنفسهم، فإذا نجحوا فسوف ينجون، وإذا فشلوا سيقون بلا وطن؟ ووفقاً لما أجمع عليه المشاركون اللبنانيون فإن النظام الطائفي جرب وانتهى مفعوله، ولذلك لا بد من الحديث عن المواطنة، وعن قانون انتخاب جديد يكون لبنان فيه صاحب رسالة، ويعمل القانون على الدمج بين أبناء المجتمع على قضايا محددة، لأن القتل على الهوية الذي عاشه اللبنانيون أبان الحرب الأهلية ليس رسالة، وممارسات زعماء الطوائف، وتقسيم الناس، وتحويلهم لرعايا تحت سلطة زعيم كل طائفة ليس رسالة، بل تعبير عن إقطاع سياسي!

أما العراق الذي أنماه الاحتلال، وضمم له دستوره، ونظامه الطائفي- المذهبي- الاثني، فإن واقعه حسب الفكر العراقي الصديق، د. عبد الحسين شعبان يوصلك إلى علاقات فارقة منها:

– انتقال العراق من الحكم المركزي الشديد الصرامة إلى حالة من الفوضى أقرب إلى اللا دولة.

– انبعاث الهويات الفرعية بسبب إضعاف الاحتلال الأميركي للدولة العراقية، وغياب السلطة المركزية، مع شعور مزمن بالإقصاء والتمييز من فئات عراقية.

– انتقال العراق من الدكتاتورية الأحادية إلى دولة المحاصصة الطائفية، الاثنية- الغنائية ذات المراكز المتعددة.

– انتقال العراق من نظام الحزب الواحد، إلى فوضى الأحزاب.

– انتقال العراق من بلد مستقل إلى تآكل الاستقلال الوطني، وضعف السيادة.

– انتقال العراق من وجود جيش وطني، إلى جيش يفقد إلى عقيدة عسكرية متينة بسبب انضمام ميليشيات تابعة لأحزاب، وقوى معارضة وفقاً للتقاسم الوظيفي الاثني، والمذهبي.

– انتقال العراق من احتكار السلاح إلى انفلات السلاح.

– انتقال العراق من الفساد الذي كان محدوداً، وغير ظاهر، إلى فساد منفلت من عقاله، حيث أشار د. عبد الحسين شعبان إلى أنه منذ تسلم بول بريمر إلى الآن بدأ الحكام الجدد في العراق حوالي (ألف) مليار دولار أي تريليون دولار ضاعت هباء منثوراً دون إنجازات تذكر.

– وانطلاقاً من الصورتين اللبناية، والعراقية اللتين كانتا نتاج ماض استعماري عثماني- فرنسي في حالة لبنان، وأميريكي حديث في حالة العراق، فإن الحالة السورية، وما تتحمله سورية شعباً، وقيادة من ضغوط هائلة هدفها منع أي شكل من أشكال اللبنة- أو العرقنة، وهي صفات جاء بها موفدون دوليون كثر منهم (الأخضر الإبراهيمي) الذي شارك بنفسه في إنجاز اتفاق الطائف، وسوق لما سماه طائفاً سورياً رفض بالطلق، وجرى ترحيله إلى مذبلة التاريخ بدماء أبناء الشعب السوري، وجيشه البطل.

إن قراءة سريعة لداستير سورية منذ أيام الملكية في عشرينيات القرن الماضي، حتى دستور عام ٢٠١٢ توصلنا إلى أن سورية لم تعرف في تاريخها اتجاهاً لفرز أفكار طائفية، أو سترتها، ذلك أن التركيز كان يتم على المواطنة، والحقوق الأساسية، ويظهر ذلك في مؤسسات الدولة السورية: الجيش، التعليم، وغيرها الكثير.

– وإذا كنت قد قدمت رؤية سورية لماضيها، وحاضرها، ومستقبلها خلال أعمال هذه الورشة، ورفض السوريين للاتجاهات المذهبية والطائفية، فإنه يبدو لي من خلال النقاشات التي جرت أننا نحن السوريين أمام امتحان تاريخي كبير، فإما أن نتجح به ونقدم نموذجاً في المنطقة بشكل قاطرة لسحبها اتجاه دول مدنية تعزز المواطنة، والانتماء العربي، وتخدم قضايا الشعوب الأساسية، أو أن المنطقة ستدب باتجاه عصر انحطاط كامل.

فكانت أن السوريين الذين واجهوا هذه الحرب الإرهابية- الفاشية وقدموا خلالها نموذجاً نادراً في الصمود الأسطوري، وتحملوا ما لا يتحمله بشر، لن يسمحوا لأحد أن ينتزع منهم بالسياسة، ما فشل في تحقيقه بالإرهاب، والقتل، والتدمير، والتحدي هنا يبرز من خلال إنتاج دستور عصري متطور لسورية المستقبل يحافظ على وحدتها، ويعزز استقلالها، وقرارها الوطني ويقوي مؤسسات الدولة، وينعج حريات سياسية، وغيرها من الحريات تحت سقف القانون، وبناء على ذلك، وما تتطلبه هذه المرحلة من قانون أحزاب، وقانون انتخابات، فإن أمل المنطقة في سورية التي حافظ جيشها على وحدة البلاد، وقدم نموذجاً للجيش العائلي، وعلى تعزيز القيم العربية، والوطنية، وكسب كل بصمات المشروع الوهابي- التكفيرى ليس فقط على الأرض، وإنما من عقول آلاف السوريين الذين غسلت أمتعتهم بألّة جهنمية من وسائل الإعلام، ومشايخ الفتنة، والبروتودولار.

لا أبالغ إذا قلت إن المشروع السوري- التنويري هو أمل للمنطقة، وشعوبها، وهذا المشروع بالتأكيد يواجه تحديات حقيقية، ومخاطر جدية، ولكن أولئك الذين كانوا يعيدون الأيام، والأشهر، والسنوات لإسقاط سورية، ها هم يسقطون الواحد تلو الآخر، لتبقى سورية أمل المنطقة، وشعوبها.

مخططات «الهيئة» تهدد بشهر ساخن

أدت من حيث النتيجة إلى انطلاق المسار السياسي الحالي. ويجري الحديث هنا عن أربع معارك كبيرة تخطط «الهيئة» للقيام بها من أجل تحقيق هذا الهدف. وربما هذا ما دفع «الهيئة» إلى محاولة إنهاء ملف «جند الأقصى» عبر تسوية تقضي بتسليم السلاح النقيض وخروج القبايات والعناصر إلى مناطق سيطرة الدولة السورية الإسلامية، لتكون بذلك ثاني دولة إسلامية تقام فوق الأراضي السورية بعد «دولة داعش» التي أعلن عنها عام ٢٠١٤، والغاية من تحديد المهلة بشهر واحد، هي محاولة استباق المساعي الإقليمية والدولية لحل الأزمة السورية والعمل على قلب الطاولة على جميع اللاعبين قبل ذلك.

ولن تقتصر محاولات قلب الطاولة على مسعى «إعلان الدولة»، وحسب، بل سترافقه خطط عسكرية يجري العمل حالياً في أروقة «الهيئة» على وضعها وتدقيق ما انتهى منها، واستهدف هذه الخطط إلى محاولة تغيير المعادلة الميدانية التي ترسخت بعد هزيمة حلب والتي

«الهيئة» بهذا الاتجاه في الأيام والأسابيع القادمة، وخاصة أنها بدأت تستشعر أن المهلة الزمنية المتاحة أمامها للمناورة على بعض الهوامش أقصر مما ينبغي.

وحسب معلومات حصلت عليها «الوطن» من مصدر خاص، فإن «الهيئة» وضعت لنفسها مهلة شهر كحد أقصى لتنفيذ مخططاتها السابقة والتوصل إلى «إقامة الدولة السورية الإسلامية»، لتكون بذلك ثاني دولة إسلامية تقام فوق الأراضي السورية بعد «دولة داعش» التي أعلن عنها عام ٢٠١٤، والغاية من تحديد المهلة بشهر واحد، هي محاولة استباق المساعي الإقليمية والدولية لحل الأزمة السورية والعمل على قلب الطاولة على جميع اللاعبين قبل ذلك.

ولن تقتصر محاولات قلب الطاولة على مسعى «إعلان الدولة»، وحسب، بل سترافقه خطط عسكرية يجري العمل حالياً في أروقة «الهيئة» على وضعها وتدقيق ما انتهى منها، واستهدف هذه الخطط إلى محاولة تغيير المعادلة الميدانية التي ترسخت بعد هزيمة حلب والتي



للتعامل بذيذة مع الدول الداعمة وهو ما أشار إليه البيان التعريفي بـ«العلاقات متوازنة مع الجهات المؤثرة».

ويعتبر إصدار هذا البيان التعريفي خطأً أولي من «الهيئة» للشروع بتنفيذ مخططاتها السابقة. ومن المتوقع أن تتسارع خطا

المقرض أن تحكم أداءها وسياساتها في المرحلة القادمة.

«الوطن» قد أشارت في تقرير نشره، في ١٠ نونبر، «هيئة» لتغيير «الشام» «إقامة دولة أو إمارة» في حلب وريف حماة بعد الانتهاء من ملف «جند

البيان: تصحيح مسار «الثورة»، وإنشاء جسم عسكري وسياسي موحد يهدف إلى إعادة الثورة إلى سيرتها الأولى وينعقد بالإغارة على مواقع النظام وتكثاته حتى إكمال مسيرة التحرير».

غير أن النقطة الجوهرية التي ذكرها البيان هي أن «هيئة تحرير الشام» قامت على مبادئ الاندماج الخمسة نفسها التي وقعت عليها أغلبية الفصائل قبل أن تسحب «أحرار الشام» توقيفها لأسباب لم يحددتها البيان، وهذه المبادئ هي:

– حاكمية الشريعة غاية الجهاد والثورة، ونبذ الديمقراطية والعمليانية.

– رفض العملية السياسية الغضبية للاستسلام وإعادة إنتاج النظام.

– إقامة نظام حكم إسلامي يقوم على الشورى.

– إقامة علاقات متوازنة مع الجهات المؤثرة.

– عدم وضع ملف المهاجرين ورقة مساومة سياسية.

ويذكر أن هذه المبادئ الخمسة بمنزلة وثيقة التأسيس للهيئة الوليدة، ومن

بتأكيد لما نشرته «الوطن» حول «خطة الجواني» الهادفة إلى إفشال العملية السياسية وإقامة «نواة دولة» في إلب وريف حماة، وكذلك إعادة تفعيل جسور الدعم مع بعض الدول المؤثرة ولأسما تركيا والسعودية، صدر عن «هيئة تحرير الشام» التي تهيمن عليها «جبهة النصرة» مقطع فيديو للتعريف بـ«الهيئة» وقياداتها وأهدافها ومبادئها. وكان لافتاً أن هذا التعريف تضمن معلومات تكاد تكون متطابقة مع تقرير «الوطن».

وبدا المقطع بالحديث عن تشكيل «هيئة تحرير الشام» وتعداد الفصائل المشاركة فيها وتلك التي بايعتها لاحقاً، كما ذكر أسماء أهم الشخصيات القيادية والكيانات العسكرية التي انضمت إليها تباعاً، وشدد البيان التعريفي المصور على أن «تشكيل الهيئة جاء انقذاً للشامة من التجذبات العسكرية والسياسية التي قامت بين الفصائل».

وبالنسبة إلى أهداف «الهيئة» فهي بحسب

عبد الله علي

مكتب المنسق المقيم للأمم المتحدة يوضح: الزعتري في بيانه لم يطالب بتجاوز صلاحيات الحكومة السورية

سكان البلدات ومطالبتهم المتكررة بتقديم المساعدة الإنسانية الفورية لهم، يؤكد المنسق المقيم للأمم المتحدة ومنسق الشؤون الإنسانية وفريقه إلى بذل جهود متواصلة للوصول إلى البلدات الأربع منذ تشرين الثاني ٢٠١٦ ولكن دون أن نتجح تلك الجهود «البيت».

وفي المحرصي في اتصال هاتفي مع «الوطن» أن يكون المنسق المقيم للأمم المتحدة ومنسق الشؤون الإنسانية في سورية علي الزعتري قد طالب بتجاوز صلاحيات الحكومة السورية، وذلك بعد نشر «الوطن» أسس الأربعة خبراً بعنوان «الزعتري يطالب بتجاوز صلاحيات الحكومة السورية»!

تضمن بياناً للزعتري حول الوضع في بلدات الزبداني ومضايا والقوعة وكفرها، ونقلته وكالة «أ ف ب».

وتمنى المحرصي أن يتم توضيح الأمر للقراء معنا لأي تفسير أو تأويل، مشيراً إلى أن ما تضمنه العنوان «كلام لا يحصل ولا يحصل» للبلدات، وأضاف: «الأمم المتحدة تعمل على تخفيف المعاناة الإنسانية في سورية مع شركائها بالتعاون مع الحكومة السورية». زدود المحرصي «الوطن» بنص البيان الذي أصدره الزعتري الاثنىين وحمل عنوان «مناشدة للوصول الفوري للبلدات الأربع: لا يجب أن يتحرك الآن».

وتابع البيان: «يحث المنسق المقيم للأمم المتحدة ومنسق الشؤون الإنسانية جميع القوى المعنية بشكل مباشر وجميع الأطراف المؤثرة عليها لإقناع تلك القوى بالسماح للمساعدات الإنسانية العاجلة بما فيها عمليات الإجراء الطبي أن تجري دون تأخير»، مشيراً إلى «أن المسألة الأخلاقية والمعنوية تقع على عاتق كل من يعوق هذا الوصول». وقال: «إن الأمم المتحدة وشركاءها في العمل الإنساني على أهبة الاستعداد لتقديم المساعدة الإنسانية إلى البلدات الأربع حالاً توتى المفاوضات بين أطراف النزاع ثامراً».

سكان البلدات ومطالبتهم المتكررة بتقديم المساعدة الإنسانية الفورية لهم، يؤكد المنسق المقيم للأمم المتحدة ومنسق الشؤون الإنسانية وفريقه إلى بذل جهود متواصلة للوصول إلى البلدات الأربع منذ تشرين الثاني ٢٠١٦ ولكن دون أن نتجح تلك الجهود «البيت».

وفي المحرصي في اتصال هاتفي مع «الوطن» أن يكون المنسق المقيم للأمم المتحدة ومنسق الشؤون الإنسانية في سورية علي الزعتري قد طالب بتجاوز صلاحيات الحكومة السورية، وذلك بعد نشر «الوطن» أسس الأربعة خبراً بعنوان «الزعتري يطالب بتجاوز صلاحيات الحكومة السورية»!

تضمن بياناً للزعتري حول الوضع في بلدات الزبداني ومضايا والقوعة وكفرها، ونقلته وكالة «أ ف ب».

وتمنى المحرصي أن يتم توضيح الأمر للقراء معنا لأي تفسير أو تأويل، مشيراً إلى أن ما تضمنه العنوان «كلام لا يحصل ولا يحصل» للبلدات، وأضاف: «الأمم المتحدة تعمل على تخفيف المعاناة الإنسانية في سورية مع شركائها بالتعاون مع الحكومة السورية». زدود المحرصي «الوطن» بنص البيان الذي أصدره الزعتري الاثنىين وحمل عنوان «مناشدة للوصول الفوري للبلدات الأربع: لا يجب أن يتحرك الآن».

وتابع البيان: «يحث المنسق المقيم للأمم المتحدة ومنسق الشؤون الإنسانية جميع القوى المعنية بشكل مباشر وجميع الأطراف المؤثرة عليها لإقناع تلك القوى بالسماح للمساعدات الإنسانية العاجلة بما فيها عمليات الإجراء الطبي أن تجري دون تأخير»، مشيراً إلى «أن المسألة الأخلاقية والمعنوية تقع على عاتق كل من يعوق هذا الوصول». وقال: «إن الأمم المتحدة وشركاءها في العمل الإنساني على أهبة الاستعداد لتقديم المساعدة الإنسانية إلى البلدات الأربع حالاً توتى المفاوضات بين أطراف النزاع ثامراً».

موسكو: اعتراف «البنتاغون» باستخدام اليورانيوم ضد داعش في سورية صدم الرأي العام

كثيرة الإصابة بمرض السرطان وعبوب خلقية للأطفال المولودين في مناطق استخدامها.

ومن الجدير بالذكر أن كلاً من قيادتي التحالف والجيش الأمريكي نفتا في وقت سابق استخدام مثل هذه الأبخار المشعة في الحملة ضد التنظيم.

ولم يحدد جاكيتس المواقع التي طالتها العليمان للتحالف في تشرين الثاني من العام ٢٠١٥، ولم يشر أيضاً إذا ما كانت الضربات نفذت قرب مناطق سكنية، إلا أن المسؤولين العسكريين الأميركيين أعلنوا أنذاك عن تنفيذ عمليات استهدفت البنية التحتية لداعش في سورية وشملت أراضي في محافظة دير الزور يوم ١٦ تشرين الثاني، وفي محافظة الحسكة في ٢٢ من الشهر ذاته.

وقال المسؤولون: إن الضربات طالت مناطق صحراوية، وليس من المؤكد إذا ما كانت هناك احتمالات لتأثير بخائر اليورانيوم المنضب على السكان السوريين الذين كانوا يقيمون في مناطق قريبة من مواقع الضربات.

وكانت روسيا قد أعلنت، في وقت سابق، مستقلين، عن استخدام الولايات المتحدة بخائر عسكرية محنوية على اليورانيوم المنضب مرتين على الأقل في سورية والعراق.



الناطقة باسم وزارة الخارجية الروسية، ماريا زاخاروفا

إلى جانب قتال ومقذوفات وصواريخ»، وتمثل هذه التصريحات أول تأكيد لاستخدام القوات الأميركية هذا النوع من المخاطر، منذ غزو الولايات المتحدة للعراق عام ٢٠٠٣، حيث جرى بشكل دائم استخدام الأسلحة المحتوية على هذه المادة السامة تسببت بوفوع حالات

في جانب قتال ومقذوفات وصواريخ»، وتمثل هذه التصريحات أول تأكيد لاستخدام القوات الأميركية هذا النوع من المخاطر، منذ غزو الولايات المتحدة للعراق عام ٢٠٠٣، حيث جرى بشكل دائم استخدام الأسلحة المحتوية على هذه المادة السامة تسببت بوفوع حالات

... وتحدثت عن جبهة واسعة لمكافحة الإرهاب بدأت تشكل في سورية

على قدم المساواة مع روسيا عن أمه في أن مثل هذه الدعوات يستحوّل إلى خطوات عملية.

من جانبه، حمل غروموف في مقابلة في موسكو أمس، نقلتها وكالة «سانا»، أميركا وحلفاءها مسؤولية ما يجري من معاناة ومأس في العراق وليبيا واليوم في سورية بشكل خاص ومناطق أخرى من العالم.

وقال غروموف: «إن روسيا تسعى إلى الحل السياسي الذي يعتبر المخرج الوحيد للأزمة في سورية وإننا كشعب نؤيد ما يقدمه الرئيس فلاديمير بوتين من دعم لسورية ومساندة لها عسكرياً وإنسانياً».

وأشار غروموف إلى أن حركة «الإخوة في السلاح» التي يترأسها «تقدم ما تستطيع من مساعدة إلى الشعب السوري»، مشيراً إلى الزيارة التي قام بها مؤخراً وقد برلماني يمثل الحركة إلى سورية.

وأكد أن الحركة ستواصل في المستقبل تقديم المساعدات لتعزيز صمود الشعب السوري في مواجهة الحرب الإرهابية، التي تشن على بلده، معرباً عن الأمل في عودة الأمن والاستقرار قريباً إلى سورية.

على قدم المساواة مع روسيا عن أمه في أن مثل هذه الدعوات يستحوّل إلى خطوات عملية.

من جانبه، حمل غروموف في مقابلة في موسكو أمس، نقلتها وكالة «سانا»، أميركا وحلفاءها مسؤولية ما يجري من معاناة ومأس في العراق وليبيا واليوم في سورية بشكل خاص ومناطق أخرى من العالم.

وقال غروموف: «إن روسيا تسعى إلى الحل السياسي الذي يعتبر المخرج الوحيد للأزمة في سورية وإننا كشعب نؤيد ما يقدمه الرئيس فلاديمير بوتين من دعم لسورية ومساندة لها عسكرياً وإنسانياً».

وأشار غروموف إلى أن حركة «الإخوة في السلاح» التي يترأسها «تقدم ما تستطيع من مساعدة إلى الشعب السوري»، مشيراً إلى الزيارة التي قام بها مؤخراً وقد برلماني يمثل الحركة إلى سورية.

وأكد أن الحركة ستواصل في المستقبل تقديم المساعدات لتعزيز صمود الشعب السوري في مواجهة الحرب الإرهابية، التي تشن على بلده، معرباً عن الأمل في عودة الأمن والاستقرار قريباً إلى سورية.